اعتصام اهالي المخطوفين. (من الارشيف)

كلام بري هل اقفل ملف المخطوفين؟

باخوس: ننتظر صيغة توافقية بين المذاهب
براج: اعلان الوفاة من دون الاستقصاء ليس حلاً

في لقائه "لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في سجون العدو الصهيوني" اول من امس، اعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري وفاة المخطوفين داخل لبنان، مخاطبا "امهاتنا واخواتنا حول المفقودين في الداخل: قد يكون كلامي لا يريحكم، ولكن اريد ان اتكلم بصراحة، في رأيي وبحسب المعلومات التي املكها، ان كل شيء يتعلق بالخطف الداخلي في لبنان، اذا لم يظهر المخطوف، فمعنى ذلك انه استشهد".

هذا الكلام الصريح والخطير ليس الاول من نوعه في هذه القضية. فقد سبقه كلام للوزير ميشال المر عندما كان وزيرا للدفاع في ١٩٩١/٧/١٨، واثر عملية تبادل مخطوفين بين "القوات اللبنانية" و"حزب الله" في وزارة الدفاع اذ قال "لم يعد هناك اي محتجز لدى اي حزب، والذين سلّموا اليوم هم آخر المحتجزين".

وكلام آخر للرئيس عمر كرامي في استقباله ذوي المخطوفين عندما كان رئيسا للوزراء "ان الدولة سألت جميع الاحزاب والميليشيات عن وجود محتجزين او باقين لديها، فنفت جميعها الامر".

وتفسر بعض الاوساط المتابعة لقضية المخطوفين الصراحة التي اتسمت بها كلمة الرئيس بري، وخصوصا انه رئيس لسلطة تشريعية تسن القوانين التي تسيّر حياة الناس، ورئيس لميليشيا خطف افرادها وخطفوا، بانها جاءت لتضع الامور في نصابها وتفهم من لا يريد ان يفهم بعد ان قضية المخطوفين داخل الوطن قد انتهت، تمهيدا لسن قوانين تغلق هذا الملف نهائيا، وتقطع الطريق على مزايدات سياسية قد تستغل في ظروف غير مناسبة تعيد فتح الجروح في لبنان.

لماذا تأخر هذا الكلام حتى الآن؟ ولماذا لم يؤخذ بمشروع القانون الذي تقدمت به لجنة من اهالي المخطوفين قبل اكثر من عام الى الرؤساء الثلاثة والى لجنة الادارة والعدل النيابية، والقائل بـ "اعلان وفاة جميع المفقودين والمخطوفين بين تاريخين معينين (١٩٧٥/٢/٢٦ و١٩٩٠/١٠/١٣)، على ان يتم اعلان الوفاة بعد الاستقصاء والتحري، في شكل جماعي، من قبل السلطة التنفيذية لما في ذلك من تسريع لحل المشاكل الناجمة في شكل خاص عن الخطف الذي شاع ابان الحرب؟

"النهار" التقت رئيس لجنتي الدفاع عن الحريات العامة واهالي المخطوفين والمفقودين سنان براج ورئيس لجنة الادارة والعدل النيابية اوغست باخوس لاستيضاحهما الامر والسؤال عن مصير القانون الذي يرعى هذه القضية.

براج

سألنا اولا السيد براج عن تعليقه على كلام رئيس المجلس في شأن المخطوفين؟

– كلام الرئيس بري امس يعتبر اول كلام علني ورسمي ومن مسؤول كبير يؤكد ان المخطوفين قتلوا. هذه اول مرة يصدر فيها كلام في هذه الخطورة. ونحن كنا قد تقدمنا بمشروع قانون يطلب في ما يطلب اعلان وفاة جماعية من قبل السلطة الرسمية والتشريعية بعد التحري والاستقصاء. فاذا كان الرئيس بري يقصد بهذا اعلان وفاة، يكون قد لبّى على الاقل جزءا من القانون. ولكن يبقى الجزء الآخر وهو الاستقصاء والتحري. اي انه اعلن الوفاة من دون الاستقصاء والتحري.

● ذكر بري في كلامه عبارة "بحسب المعلومات التي املكها" مما يوحي ان عمليات الاستقصاء قد حصلت وتم الوصول الى هذه النتيجة.

– لو كانوا اجروا عمليات استقصاء لكانوا بلّغونا، لياقة منهم، على الاقل، وتحسسا مع لجنة اهالي المخطوفين.

● ما هو مصير مشروع القانون الذي تقدمت به اللجنة الى الرؤساء الثلاثة ورفعته الى لجنة الادارة والعدل قبل نحو سنة؟

– لقد حصلت تبديلات في مشروع القانون الذي تقدمنا به. فبدل اعلانه وفاة جماعية لكل الاشخاص الذين لم يعودوا، يتحدث عن تقديم الاهالي دعاوى افرادية. وهذا يتناقض مع الكلام الذي اعلنه الرئيس بري امس (اول من امس). فما قاله هو اعلان وفاة.

● هل تعني انه اذا تقدم احد الاهالي بدعوى، لا يوجد قضاء يمكنه النظر فيها؟

– يلزمه في البداية الاصول التي تنظّم اقامة الدعوى. وهذا ليس موجودا حتى الآن. ومما يثير استغرابي ان كلامه بدا وكأنه (اي بري) يعيّر الناس الذين يلاحقون قضية المخطوفين بأنهم يسعون الى الفتنة في البلد. فليسمح لنا. الناس الذين قاموا باعمال الخطف، وهو يعرفهم جيدا، هم الذين يعملون فتنة. عدم الكشف عن مصير المخطوفين يؤدي الى فتنة وليس العكس.

● ما هي الخطوة التالية التي سيقوم بها المجلس النيابي كسلطة تشريعية في هذا الموضوع؟

– في رأيي ان القصة ليست في يد السلطة التشريعية. هذا قرار تتخذه السلطة التنفيذية او اركان الدولة مجتمعين.

● هل هذا ما تنتظرونه؟

– الاهالي في انتظار امر واحد، الكشف عن مصير مخطوفيهم بالطرق المناسبة وعلى رأسها الاستقصاء.

● ما هو التحرك المقبل للجنة اهالي المخطوفين؟

– بدأنا برفع دعاوى ونحن مستمرون في الامر، وهذا مختلف تماما ولا علاقة له بقصة اعلان الوفاة وغيرها. واليوم زارتني سيدة لرفع دعوى في هذا الخصوص ومعززة بالقرائن والادلة.

● يرفعون دعوى ضد من؟ هل يرفعونها ضد مجهول؟

– لا، ضد احزاب معينة، واحيانا ضد اشخاص معينين، او ضد افراد محددين داخل الحزب.

● كم بلغ عدد الدعاوى حتى الان؟

– ١٦ دعوى.

● هل من شيء تريد اضافته؟

– ما اريد قوله انه تتوافر لدى الدولة كل الوسائل لتقوم بما يشكل واجبا ادنى تجاه مواطنين لها او مقيمين على ارضها، وهو الاستقصاء عن المخطوفين والقول مرة واحدة اذا كانوا موجودين ام لا، ثم وبعدها تتبع الاصول الواجب اتباعها بالنسبة الى قضايا الاحوال الشخصية.

● هناك اشخاص راغبون في اعلان وفاة مخطوفيهم وهذا الاعلان يناسبهم.

– ثمة فرق بين اعلان الوفاة والتوفية من قبل الاهل. الاعلان يعتبر كل شخص متوفى إذا خرج بين ١٩٧٥/٢/٢٦ و١٩٩٠/١٠/١٣ ولم يعد. وقد حصل اللغط في طلب اعلان الوفاة الذي تعنيه الدولة والذي يقول بتقديم دعاوى امام القضاء، كملفات افرادية، لاعلان الوفاة. وهناك فرق كبير. انا مع الشق الاول. وهذا حصل في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وحديثا في تشيلي والارجنتين حيث اعلنت الوفاة. فلتفقأ هذه الدملة مرة واحدة.

● هل تحدثت في هذا الامر مع رئيس لجنة الادارة والعدل النيابية اوغست باخوس؟

– منذ ٧ و٨ اشهر نزلنا الى المجلس وابدينا بعض الملاحظات. ولم يبلغ الينا احد اي جواب. هناك خلط بين المفقود والمخطوف، وبين الغائب والمفقود والمخطوف. وفي هذه المناسبة ارسل تحية خاصة الى النائب نسيب لحود، الشخص الوحيد بين النواب والوزراء والمسؤولين الذي وضع نفسه في تصرف اهالي المخطوفين في اي تحرك يطلبونه منه.

● عمليا ماذا فعل؟ هل اتصل بأحدكم؟

– عمليا، نحن قصّرنا ولم نتصل به.

باخوس

رئيس لجنة الادارة والعدل اوغست باخوس تحدث عن اقتراح القانون الذي انجزته "لجنة تحديث القوانين" في مجلس النواب في شأن اثبات وفاة المفقودين:

– يطلق على مؤلاء بالفرنسية "Les absents" الذين مر على فقدانهم وانقطاع اخبارهم اكثر من عشر سنين. هؤلاء يجب ان تفتح تركتهم.

● اي كم تعتبرون المخطوف مفقودا؟

– هذا موجود في القانونين الفرنسي واللبناني. عند المسيحيين والمسلمين. المحاكم البدائية تنظر في الامر عند المسيحيين والمحكمة الشرعية عند المسلمين. نحن نريد توحيد التشريع والصلاحيات لتسهيل المهمة. فهناك ماجس يعيشه الناس. فالمفقودون في الجيش اللبناني مثلا انقطعت اخبارهم واستشهدوا مبدئيا. فهناك مادة في قانون الدفاع غير واضحة، ولم تفتح تركتهم ولم تتمكن امهاتهم وزوجاتهم من قبض تقاعدهم او تعويضاتهم.

● هل ستكون التوفية اختيارية ام ان كل مفقود خلال مدة معينة يعتبر ميتا؟

– كل من مر على انقطاع اخباره عشر سنين يعتبر بمثابة مفقود. ولاصحاب الشأن، اي الورثة، الطلب الى المحكمة المختصة اعلان وفاته لفتح تركته.

● لكن اهالي المخطوفين يطالبون الدولة باجراء عملية استقصاء وتحر تعلن على اثرها الوفاة، وهذا ما تقدموا به في مشروع القانون.

– مشروع الاهالي امر آخر. نحن نشرع ولا نتكلم في حالات معينة. فالموجود في معتقل الخيام مثلا واخباره معروفة لا يعتبر مفقودا، اما من انقطعت اخباره نهائيا فعلى اهله وضع اعلان في الجرائد المختصة، واذا كان في الخارج توضع اعلانات في جرائد بلد اخر كان فيه، بعد ذلك تعلن المحكمة فتح تركته.

● ومصير الذين خطفوا او اختفوا في لبنان؟

– يجري الاعلان في لبنان.

● وما مصير الذي خطف على حواجز احد الاحزاب او الاشخاص؟

– القانون لا يفرق بين لبنان والخارج. يقول بالشخص الذي غاب وانقطعت اخباره.

● بعض الاهالي يرفعون دعاوى ضد احزاب واشخاص خطفوا اولادهم، فهل في امكانهم ذلك، ومن هو القضاء المختص الذي ينظر في هذه الدعاوى؟

– هناك مرور زمن. يرفعون دعاوى واذا لا توجد اثباتات تحفظ الدعوى.

● متى ستبدأون العمل بهذا القانون؟

– نحن انتهينا منه في "لجنة تحديث القوانين"، وتبنيته كاقتراح ووضعته على جدول الاعمال مرات عدة وحصل خلاف مع بعض النواب المسلمين الذين يريدون ترك الامر للقضاء الشرعي. ونحن الان في صدد ايجاد صيغة توفيقية. وقد اثير الامر عند فتح قضية اختفاء الامام موسى الصدر وطلب الرئيس بري آنذاك ايجاد صيغة يمكن بواسطتها تعيين خلف للامام الصدر، لكن صيغة اخرى وضعت يومها وكنت قد كلفت في هذا الشأن عبدالله ناصر في "لجنة تحديث القوانين".

وكلف وزير العدل من جهته بشير بيلاني في "هيئة تحديث القوانين" ايجاد صيغة اخرى. والصيغتان لم يتم التوافق عليهما حتى الان. نحن سنتخذ موقفا نهائيا، وننتظر رد بيلاني الذي سيقابل القائم مقام المفتي وبعض رجال الدين ويأتي بصيغة نهائية. واذا تمسكوا برأيهم نبقي للاسف على صلاحية المحاكم الشرعية للمسلمين والمحاكم البدائية للمسيحيين.

مي عبود ابي عقل